

بلغوا السن القانونية من الإداريين والمعلمين والموجهين ورؤساء الأقسام بالقطاعات والمناطق والمدارس

«الأبناء» تنفرد بنشر أسماء الوافدين الذين تمّ التجديد لهم في «التربية»

مريم بندق

اعتمدت وزارة التربية أسماء الإداريين والمعلمين والموجهين ورؤساء الأقسام الفنية من العاملين الوافدين الذين تمّ التجديد لهم للسنّة المالية 2010/2011 بعد بلوغهم السن القانونية 60 عاماً فأكثراً.

ورفعت الوزارة الأسماء إلى رئيس ديوان الخدمة المدنية عبدالعزيز الزين للموافقة على التجديد لينتسني اتخاذ إجراءات تمديد العقود نظراً للحاجة الماسة لخدماتهم.

هذا، وتنفرد «الأبناء» اليوم بنشر الأسماء المشمولة بالتجديد في ديوان عام الوزارة لجمع القطاعات، وكذلك مدارس المناطق التعليمية الست:

- ناهد عبدالله صادق
- محمد ابراهيم علي سليمان
- مهدية عبدالستار محمود شتيوي
- أيوكي نصرالدين سماح
- احمد صادق عبدالحميد
- عبدالرحمن محمد محمد عبدالوهاب
- عبدالعاطي مصطفى محمد
- سادسا: منطقة الجهراء التعليمية
- عبدالله صالح عبدالله السندي
- شحادة علي المصري
- محمد أبو النجا السيد علي
- احمد محمود احمد خلف
- حماد زغال محمد الشمري
- محمد عبدالغني حسين
- احمد سعيد فرحات مغربي
- السيد مقبل عبدالوجود مقبل
- محمد عمر احمد محمد
- علي محمد سعيد عبده
- محمود عبدالمنعم محمد حمام
- عبدالقادر محمد سراج
- فاطمة عبدالعزيز ابراهيم
- مصطفى محمد السيد عياد
- خليف غنام خليف الصلبي
- محمود متولي احمد عبدالرحمن
- نوال علي عبدالقادر
- إسماعيل محمد الحريري
- رمضان مصطفى سليمان
- عادل محمد عبدالعزیز
- عبدالحميد
- فوزي محمد السيد فروات
- محمد ماضي منيف الشمري
- سلوى حسن محفوظ
- عبدالله محمود السيد بسبوني
- مصطفى محمد أفندي عفيفي
- عزب
- عبدالخالق السيد محمود
- ابراهيم
- نائل شفيق هيكل
- سامية ابومسلم ابوزيد
- نادية احمد نايل موسى
- فانتن سرور عبدالرحيم حمزة
- احمد يحيى الحجة
- هاني محمود طلعت درغام
- ماجدا ابراهيم محمود حسني
- عائدة علي السيد كشك
- ابوالوفا عبدالحميد بونس
- انس سعيد الابري
- محمد محمد متولي عسكري
- احلام مصطفى زيدان
- عبدالرزاق شمس الدين عثمان
- حمادة محمود احمد جاد الله

- محمد بشير محمد قراج
- عبدالحميد الصادق عمر
- شوقي اسماعيل احمد
- سعد عبدالجبار آغا
- محمود محمد ابوجاموس
- كمال الدين عبداللطيف راغب
- احمد شوقي محمود عبدالحفيظ
- ماجد محمد محمد زايد
- منير عبدالسلام عبدالحميد
- مشهور
- رجب محمد السيد خضير
- حسين عبدالقصور كمال الدين
- عاصي محمد نوري العاشور
- قراج محمد قراج باشا
- ابراهيم دسوقي صلاح الدين حافظ
- حسن عبدالحميد مصطفى
- السعيد فوزي ابراهيم
- زينب محمد علي ابوهندي
- السيد محمد السيد صفر
- يوسف عبداللطيف بكر الصياد
- حافظ حفناوي الحفناوي عبدالله
- السعيد محمد طه أبو الذهب
- سعيد محمد لبيب المكري
- يحيى حسن عرفة احمد
- احمد سعد الدين محمد رمضان
- منى قتيبي محمد عاشور
- جمال احمد علي بدير
- عباس سيد عباس ابراهيم
- عبدالفتاح عبدالله عبدالفتاح
- محمود سامي احمد قببصي احمد
- فاطمة عبدالعمال مصطفى عشماوي
- محمود عبدالغني محمد
- محمد علي احمد كريك
- محمد فتحي عبدالحميد خليل
- ابراهيم علي احمد كمال الدين
- عاطف توفيق فهيم يوسف
- محمد صلاح الدين مصطفى القباني
- فردوس محمد صادق
- المناطق التعليمية
- أولاً: منطقة العاصمة التعليمية
- محمد عبدالعمال مهران
- مرسى السيد مرسى ابراهيم
- توفيق محمد الهادي
- ابراهيم محمود العويطي
- احمد امين عمر عسيلي
- بغيثة محمد احمد عبدالدايم
- كامل محمد منير باشا
- سهاد توفيق عابدين
- احسان حسن حسني حسن
- ابراهيم احمد محمد الافوكاتو
- عدنان محمد سهرة
- محمد عبده محمد خميس
- حسين محمد ياسين
- عبدالفتاح محمد حسن رجب
- محمد وليد محمود اشقر
- بونس خلف شيخاني
- محمد جمال الدين احمد
- الدستراوي
- لبنى محمود حسن اسماعيل
- عائشة محمد ابراهيم الجبالي
- محمود شفيق الصالح
- رزق ابراهيم مصطفى
- عبدالحميد غنيم عبدالحميد العوني
- عليه محمد توفيق السيد
- فاروق محمد علي الفضلي
- سعيد عبدالعظيم عبدالعليم
- مطر
- محمد السيد ابوالمعاطي
- عابدة علي عبدالمنعم سيد احمد
- عباس حسين عباس عبدالعاطي
- سمير احمد عبده الواروي
- عبدالرحيم عبدالمنعم المنسي
- فائزة حسني جندا
- علي فؤاد احمد حفني
- محمد ابراهيم مختار الشيخ
- ناصر احمد شيخ آدم
- نجيل محمد احمد صالح
- عبدالشكور ابوزيد عطية
- عادل عبدالحميد ابورية
- محمد عزمي محمد صلاح المصري
- سوزان احمد محمد الازهري
- احمد كامل الهنداوي
- عنيات عبدربه علي عثمان
- انور مصطفى سرايحي
- ليلي سيد رضوان فهد
- احمد بسام عبدالحميد حميدالي
- السيد محمود عثمان عوض الله
- فائز محمد الفراح
- عائشة سعد فرج رمضان
- عبدالوهاب عثمان عثمان
- سلوى حسن عبدالحميد عبدالحميد
- ابراهيم نبيه رضوان
- عبدالرزاق احمد عبدالجواد ساعي الدين
- اسماعيل سليمان بشير

- قطاعات ديوان عام الوزارة
- فؤاد يحيى نمره
- أمين أحمد أمين حسين
- ثانيا: قطاع الشؤون المالية
- وفاء يحيى هجرس القلبي
- مصطفى محمد عبدالفتاح عبد
- احمد عبدالرحمن عمر ابوزيد
- سالم حسن القط
- رضا عبدالعزیز محمد دعيس
- عابدة مطر نجيب الضبع
- ثالثا: قطاع الأنشطة الطلابية
- حسين احمد فريدة
- رابعا: قطاع التنمية التربوية
- محمد مأمون محمد البكري
- وهبة احمد مليلي مبروك
- السعيد أمين السعيد زايد
- سمير محمد عبدالرحمن محمد
- محمد سيد عبدالله محمد
- ابراهيم علي عمر
- خالد عبد السيد جمعة حسن
- نزيه محمد عزمي
- خامسا: قطاع التخطيط والمعلومات
- ابراهيم عبدالحميد محمد مصطفى
- سادسا: قطاع الشؤون الإدارية
- عادل مصطفى احمد المبرغني
- سوزان عبدالحافظ نوار
- سابعا: قطاع التعليم النوعي (إدارة التعليم الديني)
- فتحي فوزي مرسى مصطفى
- سامية مصطفى حسن
- ثامنا: قطاع التعليم النوعي (إدارة مدارس التربية الخاصة)
- عادل عبدالله مصطفى
- سعد سليم محمد السنوسي
- علي ابراهيم عبدالهادي محمد
- مصطفى احمد محمود المصري
- محمد نبيل علي مجدي عبدالقصور
- محمد نصرالدين محمد مصطفى عبداللطيف علي احمد حسن
- تاسعا: قطاع البحوث التربوية والمناهج
- احمد حلمي محمد احمد
- محمد سمير محمد عبده محمود
- باسمه عباس الحاج
- عاشرا: قطاع التعليم العام
- سميحة عبدالرؤوف صالح
- عصام حسين علي يوسف
- نجلا البويوي
- عزالدين محمد الروماني
- سيف النصر محمد فرج سعادة
- فرج السيد عبدالقصور وهبة
- الهام عفيفي علي عفيفي
- عبده السيد عبده المطلي
- عبدالعمال أمين عبدالعمال
- مصباح مصطفى عبدالقصور عميرة
- احمد محمود ابوالعيزين
- محمد عبدالعظيم العشماوي
- الحادي عشر: قطاع التعليم العام
- سعد فهيم بركات
- هذاء محمد عسيلية

رسالة إلى أعضاء مجلس الأمة الكويتية والحكومة من المجلس التنفيذي لاتحاد عمال البترول وصناعة البتروكيماويات

قال تعالى (واستلوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون)

أيها الأعضاء: هل رأي (23) دكتورا في القانون والاقتصاد يكفي لكي يبين لكم بأن قانون الخصخصة الذي اعدته اللجنة المالية غير دستوري وغير قانوني؟؟

اليكم أيها النواب: أسماء الدكاترة الأفاضل الموقعين على هذا الرأي القانوني مشفوعا بالرأي القانوني لقانون الخصخصة

نحن الموقعون أدناه:

- | | |
|--|--|
| <p>الدكتور: مرضي عبيد العياش أستاذ القانون المدني في كلية الحقوق بجامعة الكويت</p> <p>الدكتور: محمد حسين الفيلى أستاذ القانون الدستوري في كلية الحقوق بجامعة الكويت</p> <p>الدكتور: محمد الهطلاني أستاذ القانون المدني في كلية الدراسات التجارية</p> <p>الدكتور: منصور عبدالمحسن العتيبي أستاذ القانون الجنائي في كلية الحقوق بجامعة الكويت</p> <p>الدكتور: مساعد العنزي أستاذ قانون المرافعات في كلية الحقوق بجامعة الكويت</p> <p>الدكتور: مشاري العيفان أستاذ القانون الجنائي في كلية الحقوق بجامعة الكويت</p> <p>الدكتور: يوسف المطوطح أستاذ القانون التجاري في كلية الدراسات التجارية</p> <p>الدكتور: خالد الظفيري أستاذ القانون المدني في كلية الحقوق بجامعة الكويت</p> <p>الدكتور: عبدالعزيز العنزي أستاذ القانون الجنائي في كلية الحقوق بجامعة الكويت</p> <p>الدكتور: عادل بهبهاني أستاذ قانون العمل في كلية الحقوق بجامعة الكويت</p> <p>الدكتور: اياد السعد الله أستاذ القانون التجاري في كلية الحقوق بجامعة الكويت</p> | <p>أستاذ المالية العامة والقانون العام في كلية الحقوق بجامعة الكويت</p> <p>أستاذ القانون التجاري في كلية الدراسات التجارية</p> <p>أستاذ القانون الجنائي في كلية الحقوق بجامعة الكويت</p> <p>أستاذ القانون الدستوري في كلية الحقوق بجامعة الكويت</p> <p>أستاذ القانون الاقتصادي في كلية الحقوق بجامعة الكويت</p> <p>أستاذ القانون الدستوري في كلية الدراسات التجارية</p> <p>أستاذ القانون الدولي في كلية الحقوق بجامعة الكويت</p> <p>أستاذ القانون الخاص في كلية الحقوق بجامعة الكويت</p> <p>أستاذ القانون الدستوري باكاديمية سعد العبدالله وجامعة الكويت</p> <p>أستاذ قانون المرافعات في كلية الحقوق بجامعة الكويت</p> <p>أستاذ القانون المالي في كلية الحقوق بجامعة الكويت</p> <p>أستاذ القانون المالي في كلية الحقوق بجامعة الكويت</p> |
|--|--|

بعد الاطلاع على الدستور والمذكرة الايضاحية له وبعد مراجعة قانون برامج وعمليات التخفيض الذي تم التصويت عليه في المادولة الأولى ويزعم عرضه على مجلس الأمة للتصويت عليه في المادولة الثانية . نقرر وجود شبهات لمخالفة دستورية في هذا القانون ، وتعارض مع مواد الدستور ١٥٣، ١٥٢، ٢١٠، ٢١١، ٢٠٠، كما إن إقرار القانون تم بالمخالفة لمتنصيات تطبيق القانون ٤٧ لسنة ٢٠٠٦ (اتفاقيه الأمم المتحدة لمكافحة الفساد) لذا نرى إعادة بحث القانون في جميع جوانبه القانونية ومدى انسجامه مع أحكام الدستور ، ومراعاة الاعتبارات الاقتصادية المرتبطة بمفهوم الخصخصة ، وذلك للخلل الواضح في هذا المفهوم الذي جاء به القانون عند تحديده لمعنى التخفيض والمشروع العام ، وكذلك للقصور الواضح في التعرض للمتطلبات الأولية لبنى التخفيض القانونية كنظم الضريبية ، ونظم حماية المستهلك ، ونظم الشفافية والتنافسية ، ونظم جودة الخدمات ، ونظم مراقبة تقديمها ، والنظم الجزائية المرتبطة بكل ما سبق وهو ما لم يتعرض له القانون بشكله الحالي .

لهذه الأسباب: نرى إعادة النظره كليا
المجلس التنفيذي لاتحاد عمال البترول وصناعة البتروكيماويات

